

الوسيط في المذهب

والثاني أنه يصح إذ الاستيفاء غير مقصود بخلاف ما لو أتلقت الحرة على إنسان شيئاً ولزمتها قيمة مجهولة فنكحها بتلك القيمة فالصحيح فساد الصداق هاهنا ويتجه طرد القولين لعسر الفرق .

ولو قالت السيدة لعبدها أعتقتك على أن تنكحني فالصحيح أنه ينفذ من غير قبول وكأنها قالت أعتقتك على أن أعطيك بعده شيئاً ومنهم من قال يفتقر إلى القبول لأنه مقصود في العادة وهو ضعيف إذ لا خلاف أنه لو قال طلقته على أن لا تحتجبي مني وقع الطلاق من غير قبول

ثم قال صاحب التقرير من أعتق أمة لينكحها ولم يأمن مخالفتها فسبيله أن يقول إن يسر بيننا نكاحاً صحيحاً فأنت حرة قبله ثم ينكحها فيبين وقوع العتق قبله ويصح النكاح ومنهم من خالف في هذا وبنى على ما لو باع مال أبيه على ظن أنه حي فإذا هو ميت وهذا البناء ضعيف لأنه لا يدري أن موت الأب مع تقرير العقد وهاهنا نتيقن مصادفة صحة النكاح للعتق ويمكن أن يقال جعل العتق معلول الصحة إذ